

أنظمة الحكم: النظام شبه الرئاسي نموذجاً¹

ملخص تنفيذي

في أوائل القرن العشرين، كانت الديمقراطية تبنى على نظامي حكم لا ثالث لهما: النظام البرلماني، والنظام الرئاسي. إلا أن كلاهما شهد تطوراً ملحوظاً على مدار هذا القرن لدرجة دفعت العلماء إلى الاعتراف ببروز نظام حكم ثالث، ألا وهو النظام شبه الرئاسي. ارتكز هذان النظامان على سلطتين سياسيتين، البرلمان والرئيس أو البرلمان والحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء، قبل أن يأتي النظام شبه الرئاسي ليمنح جهات الحكم الثلاث أدواراً رئيسية، وسلطات كبيرة، ويساوي بينها في الشرعية الديمقراطية.

ومع قيام ثورات الربيع العربي، تسعى كل من تونس، ومصر، وليبيا لوضع دساتير جديدة، وقد تتبعم بلدان أخرى. ومع تناول مسألة شكل نظام الحكم في المستقبل، يكثر الحديث في تلك الدول عن النظام شبه الرئاسي لسببين: الأول هو خشية شعوب تلك الدول من الرجوع إلى الحكم الاستبدادي مرة أخرى في حالة اعتماد النظام الرئاسي، والثاني هو عدم ارتياح الكثيرين للنظام البرلماني نظراً لما يحمله من عدم استقرار أو ما يمنحه من سلطات زائدة لأحزاب الأغلبية. ولا تسعى تلك الورقة إلى الترويج لنظام معين، بل تعمل جاهدة على شرح النظام شبه الرئاسي الأقل وضوحاً وربما الأقل بديهية. وهي بذلك تسعى لإثراء الجدل الدائر بالتحليلات والمقارنات المفيدة.

¹ لا يوجد نظام حكم في جوهره أفضل من غيره. ولذلك يجب التنبيه على أن تلك الورقة البحثية لا تسعى إلا إلى شرح النظام شبه الرئاسي، ولا تدعو لاعتماده.

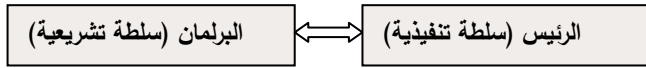
على أن كافة أشكال الحكم لا تصنف إلا في إطار التنوع الناتج عن النظامين الرئاسي والبرلماني.

وحتى أولئك الذين يستخدمون مصطلح النظام "شبه الرئاسي" يختلفون حول عدد الدول التي تتبنى هذا النظام. يسجل بعض الكتاب اليوم لوجود أكثر من 50 نظام حكم شبه رئاسي، فيما يشير آخرون إلى وجود 30 أو 40، إلا أن غالبية القوائم تشمل دولاً مثل: الجزائر، والنمسا، وبلغاريا، والرأس الأخضر، وتيمور الشرقية، وفنلندا، وفرنسا، وغينيا بيساو، وجورجيا، وبولندا، والبرتغال، ورومانيا، وساو توم وبرينسيب، والسنغال، وصربيا، وتايوان، وتونس، وأوكرانيا. ولكن حتى تلك الأسماء تشمل أمثلة موضع خلاف.

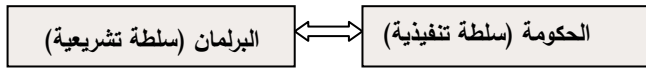
2- العناصر المكونة للنظام شبه الرئاسي

من منظور قانوني وسياسي، يتميز النظام شبه الرئاسي بمبدأ أساسي، ألا وهو توازن السلطات بين الجهات السياسية الثلاث: الرئيس، والبرلمان، والحكومة برئاسة رئيس الوزراء.² في المقابل، يتكون النظامين الرئاسي والبرلماني من كيانين سياسيين رئيسيين يتمتعان بسلطات واسعة.

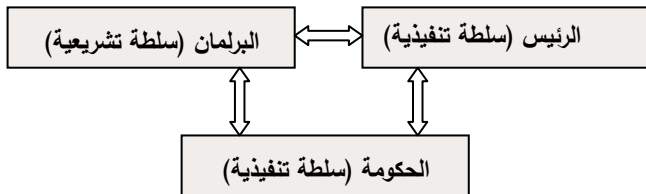
النظام الرئاسي



النظام البرلماني



النظام شبه الرئاسي



ويعد الحفاظ على التوازن بين السلطات الثلاث هو التحدي الأكبر الذي يواجه أي نظام شبه رئاسي. وينبغي أن يضمن الإطار

يتوسط النظام شبه الرئاسي بين النظامين البرلماني والرئاسي، وقد برز كمحاولة لعلاج أوجه القصور في كلاهما.

فعلى مدار قرون عدة أسست المملكة المتحدة نظاماً برلمانياً هو الأكثر تطوراً، قبل أن تعتمده دول أوروبية أخرى—معظمها على مدار القرن العشرين—مع وجود فروق ملحوظة في التطبيق. وحظى هذا النظام البرلماني في المملكة المتحدة بقدر كبير من الاستقرار، معتمداً على نظام انتخابي محدد عادة ما يفرز أغلبية برلمانية واضحة، ومرتكناً إلى السياق الاجتماعي للبلاد. ولكن في دول أخرى، كان نظام الحكم البرلماني في كثير من الأوقات مصدراً لعدم الاستقرار، خاصة في حالات عدم وجود أغلبية برلمانية واضحة وتبدل التحالفات الحزبية بما يؤدي لتغيير الحكومات بصورة متكررة.

كانت الولايات المتحدة هي أول من ابتدع نظام الحكم الرئاسي، وذلك وسط ظروف تختلف عن تلك التي مرت بها أوروبا. وفيما كانت الثورة الأمريكية موجهة ضد قوى الاحتلال البريطاني، لم تجد البلاد صعوبة—رغم ما صاحب ذلك من نقاشات محمومة—في اعتماد نظام حكم ترأسه مؤسسة تحمل أوجه شبه الملكية البريطانية في ذلك الوقت. ويضمن النظام الرئاسي الفصل بين السلطة التنفيذية (الرئيس) والسلطة التشريعية، مع تمتع كلتاها بشريعية انتخابية مباشرة.

وقد تطورت نظم الحكم في أوروبا إما في وجود الملك أو بعد الإطاحة به، ولكن لم يفسح المجال في كلتا الحالتين أمام اعتماد نظام حكم رئاسي. وفي الغالب، اشتملت نظم الحكم البرلمانية في أوروبا على ملامح أطلق عليها في بعض الأحيان "رئاسة رئيس الوزراء"، أو "رئاسة المستشار" كما في حالة المستشار الألماني بيسمارك.

وكانت بداية القرن العشرين قد شهدت أولى محاولات إزالة التفرقة ما بين النظامين البرلماني والرئاسي. وكان أول تطبيق للنظام شبه الرئاسي—قبل أن يعرف بهذا الإسم—في يوليو 1919 في فنلندا، ثم عبر دستور فايمار بألمانيا في أغسطس 1919، ثم النمسا في 1920، وأيرلندا في 1937. ولم يعي واضعوا تلك الدساتير أنهم يؤسسون لنظام سياسي جديد، بل كانوا يسعون لعلاج الوجوه غير المرغوب فيها لنظم الحكم القديمة.

ولم يتم تصنيف النظام شبه الرئاسي سوى في 1970 عن طريق العالم الفرنسي موريس دوفرجيه. إلا أن هذا التصنيف لا يزال مثار جدل حتى يومنا هذا بين كثير من العلماء الذين يصممون

2 لا يجب الخلط بين نظام الحكم وأفرع السلطة التي تشمل التنفيذية، والتشريعية، والقضائية.

الدستوري والسياق السياسي تفاعل تلك السلطات بناء على علاقة ديناميكية (انظر الشكل). ولا يأخذ النظام شبه الرئاسي شكلا واحدا، فقد تأخذ العلاقة التي تربط سلطات الحكم الثلاث في هذا النظام أشكالا عدة. كما أن ثمة جانبين رئيسيين يتصلان بعمل ذلك النظام: شرعية تلك السلطات، وتحديد المسؤوليات المنوطة بها.

الشرعية

تتمتع تلك السلطات الثلاث على الرغم من ذلك بشرعية ديمقراطية، حتى وإن قامت شرعية الحكومة على الانتخابات غير المباشرة وحدها³. ولا يعمل النظام شبه الرئاسي بشكل صحيح إذا ما ادعت أي من تلك السلطات أن لديها شرعية أسمى من نظيرتها. فلو انتخب الرئيس ثم أقيّل من منصبه على يد البرلمان المنتخب بصورة مباشرة، فلن يصبح توازن السلطات بين تلك الجهات ذا معنى. وبالمثل، فإن تعيين رئيس الوزراء من جانب رئيس البلاد بدلا من الأغلبية البرلمانية يحرمه من التساوي في المكانة مع الرئيس والبرلمان.

توزيع السلطات

وبالرغم من أهمية تساوي الشرعية بين جهات الحكم كشرط ضروري لبناء نظام شبه رئاسي، إلا أنها ليست كافية لتصنيفه كذلك. فقد قامت بعض الدول في وسط وشرق أوروبا بعد عام 1989 بإجراء انتخابات مباشرة لرئيسها دون تغيير في جوهر نظم حكمها البرلمانية. وعلاوة على التساوي في الشرعية، يجب تزويد جهات الحكم الثلاث بسلطات تمكنها من التصرف بصورة معينة. وقد تصاغ تلك السلطات بحيث تمنحها نفوذا سياسيا (سلطات سلبية)، أو تتيح لها مجالا للمشاركة فعالة في عملية صنع القرار السياسي (سلطات إيجابية).

والسلطات السلبية هي تلك التي تتيح ممارستها منع أو رفض التغيير السياسي أو الآثار السياسية التي تصنعها الجهات الأخرى، وتشمل حق النقض (الفيتو) السياسي وغيره، ورفض تعيين مسؤولين حكوميين محددين، ورفض التصديق على المعاهدات الدولية، والامتناع عن التوقيع بالتأييد على مشاريع القوانين، والإعراض عن منح التصديق البرلماني...إلخ.

أما السلطات الإيجابية فيعني بها تلك التي تؤدي ممارستها إلى إصدار قرار ينتج عنه تغيير في النظام السياسي، مثل: حل البرلمان، وتعيين وإقالة الحكومة، وتعيين المسؤولين الحكوميين، وإرسال الخطابات، والتقدم بمشروعات قوانين، والدعوة إلى عقد الانتخابات العامة، وغيرها كثير.

3 تشكل الحكومة استنادا على أغلبية برلمانية، إلا أنه في كثير من النظم البرلمانية تجرى الانتخابات لتشكيل البرلمان بالإضافة إلى تشكيل الحكومة ورئيسها (رئيس وزراء أو مستشار).

وبطبيعة الحال، فإن المواقف السلبية قد تأتي بأثار جانبية إيجابية: فاستخدام الرئيس للفيتو أو التلويح به ضد مشروع قانون تقدمه الحكومة قد يجبر الأخيرة على السعي إلى القبول بحل وسط بخصوص محتوى ذلك القانون. كما أن رفض تعيين مسؤول حكومي قد يجبر الطرفين على الاتفاق على شخصية بديلة. وتصبح سلطة الاعتراض والرفض بالتالي بمثابة مشاركة واقعية في صنع القرار.

والعكس أيضا صحيح، فقد يصبح للسلطات الإيجابية أثارا جانبية سلبية. فحل البرلمان يمنع استمرار العمل بقراراته السياسية والتشريعية؛ واستقالة الحكومة تؤدي لتوقفها عن تنفيذ برامجها.

ويرى بعض الكتاب أن النظام شبه الرئاسي يتضمن افتراضا مسبقا بخضوع الحكومة للمساءلة أمام كلا من الرئيس والبرلمان. ولكن قد توجد نظم شبه رئاسية لا تخضع فيها الحكومة لتلك المساءلة المزدوجة؛ بل إن هناك نظم حكم غير النظام شبه الرئاسي تشمل تلك المساءلة.

لذا، فإن الصلاحيات التي تعد بمثابة علاقة مسؤولية (سياسية أو مؤسسية) - أي سلطات التعيين والإقالة - إن وجدت فهي مجرد واحدة من طرق أخرى لبناء مثلث العلاقات الذي يربط الجهات المحددة أعلاه. ولكن تلك الصلاحيات لا تعد محورية لتكوين تلك العلاقة في النظام شبه الرئاسي الذي يستطيع العمل في غيابها.

3- توزيع السلطات في النظام شبه الرئاسي

كما هو موضح، يقوم نظام الحكم شبه الرئاسي على تساوي جهات الحكم الثلاث في شرعيتها الديمقراطية، وتوزيع السلطات عليها، سواء الإيجابية أم السلبية، بما يخلق توازنا فعالا بينها.

ويحظى البرلمان في النظام شبه الرئاسي بسلطات تشريعية تحد من تلك التي يتمتع بها الرئيس عبر النفوذ السياسي. وفي المقابل، وبالرغم من عدم امتلاك الرئيس لسلطات تشريعية، إلا أن لديه حق النقض. كما أن في يديه السلطات التنفيذية التي تخول له رسم السياسات اليومية على المستويين المحلي والخارجي، وذلك تحت رقابة البرلمان. ويشغل الرئيس وأعضاء البرلمان مناصبهم لمدد محددة، ولا يمكن لأحدهما إقالة الآخر، مع استثناء إمكانية توجيه إحداهما الاتهام للآخر بسوء التصرف.

وفي ظل نظام الحكم البرلماني، يتمتع البرلمان بصلاحيات تشريعية ونفوذ على الحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء. ولا تقيد فترة عمل الحكومة بفترة محددة، بل باستمرار احتفاظها بثقة البرلمان. كما أنها لا تحظى بسلطة التشريع أو النقض، وتتولى إدارة الشؤون اليومية للبلاد. وبما أن رئيس الحكومة هو عادة زعيم الأغلبية البرلمانية، فإنه بالتالي يتمتع ببعض النفوذ الفعلي على البرلمان. وتحظى جهتا الحكم في ذلك النظام بسلطات

دستورية تضمن تأدية ذلك النظام لمهامه على مدار الفترات الزمنية. فيما لا يمتلك رأس الدولة، سواء أكان رئيساً أم ملكاً، سوى صلاحيات شرفية أو غير أساسية (المصادقة الآلية أو الشكلية).

وينبغي تمكين جهات الحكم السياسية الرئيسية في النظام شبه الرئاسي بشكل كبير بما يحدث توازناً فعالاً بين بعضها البعض، إلا أنه لا يوجد نموذج ثابت لتوزيع السلطات يميز ذلك النظام. وثمة أهمية لمسألة توزيع السلطة، فلا يجب أن تحصل أي من جهات الحكم على صلاحيات أساسية ونفوذ دائم على غيرها. ويمكن تحقيق ذلك عبر وسائل عدة، منها: جعل إدارة السياسة الحالية في يد الحكومة وحدها أو في يد الرئيس كذلك، وجعل الحكومة معتمدة على واحدة من جهتي الحكم الأخرتين أو كليهما، وتمكين الرئيس من حل السلطة التشريعية سواء في ظروف خاصة أو تحت أي ظرف.

وغالباً ما تكون الصلاحيات الممنوحة للرئيس هي العنصر الحاسم. فمخ الرئيس سلطات زائدة يجعل نظام الحكم يميل نحو الرئاسي، وبالمثل، فإن منحه صلاحيات محدودة يجعله يتحول لنظام برلماني.⁴

وقد يفتقد الرئيس أو يحظى بما يلي:

1- الصلاحية للاعتماد على تقديره الخاص في تعيين موظفين بارزين، كالقضاة، ونواب العموم، والعسكريين، والدبلوماسيين، ومسؤولي البنوك المركزية، ومسؤولي أجهزة التنظيم.

2- رئاسة الاجتماعات الوزارية.

3- الحق في رد التشريعات لمراجعتها أو حق نقضها.

4- سلطة إصدار القرارات أو إعلان الطوارئ خلال أوقات الأزمات.

5- الدور المحوري في المسائل التنفيذية وتلك المتعلقة بصوغ السياسات (مثل السياسات الدفاعية والخارجية).

6- دور أساسي في تشكيل الحكومة وتعيين رئيسها ووزراءها أو إقالتهم.

7- القدرة على حل البرلمان حسب الرغبة، وغالباً يكون ذلك وفق قيود زمنية.

8- حق إرسال خطابات إلى البرلمان.

9- حق التقدم بتشريعات إلى البرلمان.

وفي حال منح كافة أو معظم تلك الصلاحيات للرئيس، يصبح نظام الحكم رئاسياً، أما منحه القليل منها فجعل نظام الحكم برلمانياً.

4- دواعي اعتماد النظام شبه الرئاسي

شهدت فترة ما بعد عام 1989 ميلاً متزايداً لانتهاج ذلك الشكل من الحكم في أنحاء العالم، في أوروبا، وآسيا، وإفريقيا. وظهر ذلك النظام لعدة أسباب، من بينها:

- أنه شكل حلاً وسطاً بين المطالبين بنظام حكم رئاسي والآخرين الداعين للحكم البرلماني (انظر دراسة الحالة الخاصة بالبرتغال في 1976).

- وفي أحيان أخرى، نظر لهذا النظام بوصفه يمنح المجال لتخفيف استبداد النظم الرئاسية. أما في بعض الدول غير المستقرة سياسياً، فقد تم تبني ذلك النظام على أمل تعزيز السلطة التنفيذية.

وبالفعل، يعد النظام شبه الرئاسي فكرة جاذبة للدول التي تمر بمراحل انتقالية، حيث يوفر حلاً وسطاً بين النظامين البرلماني والرئاسي وأداة للاستقرار. كما أن الأسباب البراجماتية تلعب دورها في ذلك الاختيار، فالتحول من نظام رئاسي سلطوي إلى شبه رئاسي أكثر انفتاحاً هو أسهل من الانتقال بشكل كامل إلى النظام البرلماني.

4 سياروف، 2003، صمم مقياساً رقمياً للصلاحيات الرئاسية. انظر آلان سياروف، "مقارنة النظم الرئاسية: خطأ للتمييز بين النظم الرئاسية، وشبه الرئاسية، والبرلمانية". الدورية الأوروبية للأبحاث السياسية، 42، 2003، ص287.

مزايا ومآخذ النظام شبه الرئاسي*

مزايا:

- وجود الرئيس لفترة زمنية محددة يحدث استقرارا في ظل الأزمات والصراعات السياسية.
- يمنح خضوع رئيس الوزراء للمساءلة أمام البرلمان مرونة سياسية.
- وجود جهتا حكم تنفيذيتان (الرئيس ورئيس الوزراء) يسمح بتشارك الصلاحيات بين الأحزاب المتنافسة تجنباً لسيناريوهات هيمنة الحزب الفاتز على كافة السلطات.

عيوب:

- في حالة كون الرئيس والأغلبية البرلمانية المطلقة تتبعان نفس الحزب حتى لو كان الرئيس عضواً غير مؤثر في الحزب في هذه الحالة، تتركز السلطة في يد زعيم الأغلبية البرلمانية، والذي غالباً ما يتولى منصب رئيس الوزراء. ويحدث نفس الأمر على الأرجح إذا كان الرئيس عضواً بحزب أصغر في الائتلاف الحاكم.
- في حالة عدم انتماء الأغلبية لحزب واحد، بل لائتلاف مستقر، وقيادة الرئيس لذلك الائتلاف، فإن ذلك يميل بالنظام إلى النمط الرئاسي.

أما الشروط المشجعة لاستقرار نظام شبه رئاسي، فيمكن تحديدها كالآتي:

- أغلبية نسبية لحزب واحد يدعم الحكومة بشكل منظم، مع حيادية الرئيس أو انتماءه لحزب آخر.
- أو أغلبية منظمة قائمة على ائتلاف ثابت، في ظل وجود رئيس حيادي أو ينتمي لحزب آخر أو أحد أحزاب الائتلاف.

- أو أغلبية مطلقة تدعم الحكومة، معززة بائتلاف مستقر، مع وجود رئيس محايد، أو منتمي لحزب غير ممثل في الائتلاف، أو قائداً لأحد أحزاب الأقلية في ذلك الائتلاف.

وفيما عدا تلك الحالات المساعدة أو المعوقة لعمل النظام شبه الرئاسي، فليس هناك ميل حتمي لهذا النظام للتحويل إلى شكل آخر للحكم. وسوف تعتمد استمراريته بالفعل بدرجة كبيرة على عوامل معقدة قد تضم التقاليد السياسية والمؤسسية، والظروف السياسية الجارية، والرأي العام، ووجود اتفاقيات سابقة أو لاحقة للانتخابات، وشخصية اللاعبين السياسيين في تلك الفترة.

نخلص من كل ذلك إلى حقيقة مؤكدة، وهي أن الدستور وغيره من الأحكام القانونية غير كافين وحدهم لضمان أداء النظام شبه الرئاسي لمهامه بصورة سليمة، فثمة عوامل أخرى ذات دور بارز. إلا أن تلك الحقيقة تتضح كذلك في نظم الحكم الثلاث.

فالنظام الرئاسي على سبيل المثال غالباً ما ينزلق إلى صعوبات في حالة الدول التي لا تنتهج نظاماً حزبياً كالقائم في الولايات المتحدة. وبالمثل، يعتمد النظام البرلماني في المملكة المتحدة على كلا من النظام الحزبي والعلاقة بين الأغلبية ورئيس الوزراء. إلا أن نمط أوروبا القارية في تعدد الأحزاب السياسية لم يكن أيعمل بصورة صحيحة في ظل ذلك النظام، فالدول الأوروبية تعمل بالفعل وفق نظم برلمانية أخرى.

- انتخاب الرؤساء بشكل مباشر قد ينجم عنه ظهور قادة شعبيين ومستبدين لديهم شعور بسمو شرعيتهم فوق القانون.

- قد تؤدي مسؤولية الحكومة والبرلمان عن التشريع إلى ضرب استقرار الحكومة في مواجهة السلطة التشريعية المنقسمة.

- قد ينتج عن وجود سلطتين تنفيذيتين إضفاء صفة المؤسسية على الصراع داخل الحكومة، خصوصاً خلال فترات "التعايش"، أي حين يكون الرئيس والأغلبية البرلمانية يتبعان حزبين مختلفين.

* وفقاً لروبرت إيجي "النظام شبه الرئاسي: خيار دستوري في شيوخ متنامي". للتحميل

www.palgrave.com/PDFs/9780230242920.Pdf

5- أداء النظام شبه الرئاسي

يرى بعض الكتاب أن النظام شبه الرئاسي قصير العمر بطبيعته، ويميل للتحويل في نهاية الأمر إلى نظام رئاسي أو برلماني. ويذكر هؤلاء مجموعة من العوامل التي تساعد على استمرارية هذا النظام، وتشمل بالتحديد نظام الأحزاب السياسية، وطبيعة الأغلبية البرلمانية، وعلاقة تلك الأغلبية بالرئيس.

وفيما يفرط ذلك الرأي في تأكيد الحاجة لشروط مساعدة ومحددة، يتضح أن ثمة ظروف لا يعمل فيها النظام شبه الرئاسي بشكل ملائم، وظروف أخرى تساعد على عمله بشكل جيد.

أما الظروف غير الملائمة فتشمل:

- حين يكون الرئيس هو زعيم الحزب السياسي الذي يتمتع بالأغلبية المطلقة داخل البرلمان، وهو ما يؤدي إلى ميل النظام إلى ترجيح كفة الرئيس.

حالة البرتغال

عانت البرتغال في الفترة ما بين 1911 وحتى 1926 (الجمهورية الأولى) من اهتزاز ملحوظ على الصعيد السياسي حينما كانت تخضع لنظام حكم برلماني. وفي 1926، وقعت البلاد لحكم استبدادي استمر لـ48 عاماً حتى قيام ثورة 25 إبريل 1974 التي نفذها صغار ضباط الجيش، والذي صار بمثابة محرك الثورة.

وفور قيام الثورة، تم إلغاء دستور 1933 القمعي، واعتمدت الجهات العسكرية الثورية مجموعة من القوانين الدستورية. فيما تم تعيين حكومة مدنية تحت سيطرة قوية من الجهات العسكرية التي حملت اسم "مجلس الثورة". وعقدت في 1975 أول انتخابات ديمقراطية منذ 50 عاماً لانتخاب جمعية دستورية ذات مهمة وحيدة، وهي كتابة الدستور الجديد. وبالرغم من الشرعية الديمقراطية التي تمتعت بها تلك الجمعية، إلا أن الأحزاب ألزمت باتفاقيين مكتوبين فرضتهما المؤسسة العسكرية. وشمل الاتفاقان الإطار السياسي في معظمه وكذا نظام الحكم، واللذان شملهما الدستور الصادر في إبريل 1976. واحتفظ الجيش ببعض النفوذ السياسي وفق هذا الدستور حتى إدخال أول التعديلات عليه في 1982.

وبني النظام شبه الرئاسي لدستور 1976 على تسويات معقدة فرضها تاريخ البرتغال، والذي شهد ذكريات انعدام الاستقرار في ظل النظام البرلماني أيام الجمهورية الأولى، بالإضافة إلى ذكريات الاستبداد الناتجة عن الحكم الرئاسي الذي تبعه. وفي الوقت الذي فضلت فيه الدوائر السياسية المحافظة نظاماً ملكياً رئاسياً، سعت المؤسسة العسكرية الثورية للحفاظ على بعض من نفوذها السياسي. وبدى الجيش متقبلاً للنظام شبه الرئاسي على أمل أن يتولى عسكري منصب الرئاسة وفق انتخابات بعيدة عن سيطرة حزب سياسي. لذا، فقد كان نظام الحكم شبه الرئاسي خياراً مناسباً للجميع.

وكان التوازن الذي خلقه واضعو الدستور البرتغالي شيئاً غير مسبوق فس تاريخ البرتغال، مما أثار شكوك عميقة حول إمكانية استمراريته. إلا أن هذا النظام نجح في البقاء على مدار 36 عاماً وأصبح جزءاً لا يتجزأ من نظام البلاد الديمقراطي.

نبذة عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية

المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية منظمة محايدة ومستقلة وغير تجارية تم تسجيلها القانوني ببرلين في جمهورية ألمانيا الفيدرالية. ويتمثل هدف المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية في تعزيز المشاركة السياسية لدى المواطنين وتدعيم مسؤولية الأجهزة الحكومية وتنمية المؤسسات الديمقراطية في شتى أنحاء العالم. وتدعم المنظمة المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز الحقوق الكونية للمواطنين ونعني بذلك حقهم في أن يشاركوا في صلب الحياة السياسية داخل بلدهم مثلما أقر ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

حصلت المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية على منحة مقدمة من الإتحاد الأوروبي لمدة 18 شهرا لدعم منظمات المجتمع المدني المصرية المحلية خلال عملية التحول الديمقراطي التي تمر بها مصر. يسعى البرنامج إلى بناء روابط وثيقة بين تلك المنظمات المحلية بعضها البعض ودعم إمكانياتهم لتنماشى مع التحول الديمقراطي.

للمزيد من المعلومات:

<http://www.democracy-reporting.org>
egypt@democracy-reporting.org

